تحرك عاجل

يجب أن تحققوا في انتهاكات ضد ناشطة تعرَّضت للاغتصاب

لا تزال سلطانة خية، ناشطة مُناصِرة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وأسرتها تحت الإقامة الجبرية الفعلية منذ نونبر/تشرين الثاني 2020؛ إذ أرغمت قوات الأمن، التي تُحاصر منزل الأسرة، سلطانة خية وشقيقتها الواعرة باستخدام العنف وبصورة متكررة على الدخول إلى المنزل، حينما حاولتا المغادرة. واقتحم أفراد قوات الأمن أيضًا المنزل مرات عديدة، واعتدوا بدنيًا على سلطانة وشقيقتها واغتصبوهما. وفي 16 مارس/آذار 2022، نجحت مجموعة نشطاء أمريكيين في الدخول إلى منزل سلطانة خية، لكنهم امتنعوا عن الإفصاح عن تفاصيل زيارتهم لأسباب أمنية. وبينما خُففت مؤخرًا وطأة أوضاع الإقامة الجبرية المفروضة على سلطانة وأسرتها، لم ينسحب أفراد الشرطة المتواجدون حول المنزل بالكامل.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس حكومة المملكة المغربية

السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي، توراكة

الرباط، المغرب

فاكس: +212537771010

تويتر: @ChefGov_ma

معالي رئيس الحكومة،

تحية طيبة وبعد...

تمكّنت مجموعة من أربعة نشطاء أمريكيين على الأقل، في 16 مارس/آذار 2022، من زيارة منزل ***سلطانة خية،*** *وهي ناشطة سلمية مُناصِرة لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، والتي تُحتَجز بمنزلها تعسفيًا في بوجدور بالمغرب، منذ نونبر/تشرين الثاني 2020. ويعمل هؤلاء النشطاء لصالح منظمة 'حماية المدنيين العُزَّل' 'Unarmed Civilian Protection' و'مركز التحرُّك من أجل حقوق الإنسان' 'Human Rights Action Center'، وهما منظمتان دوليتان غير ربحيتين تعملان على تعزيز حقوق الإنسان وبناء السلام حول العالم.*

ومنذ ذلك الحين، خفَّضت قوات الأمن وجودها خارج منزل سلطانة خية، ولكن وَرَدت أنباء عن تكثيف وجودها على أطراف الحي الذي تسكُنه سلطانة. وبين 17 و20 مارس/آذار 2022، تمكَّن جيرانها وبعض النشطاء وأفراد من أسرتها من الوصول إلى منزلها والتضامن معها، على الرغم من وجود عناصر الأمن في الحي. ومع ذلك، سرعان ما تغيَّر هذا الوضع، بعدما بدأ أفراد قوات الأمن يرتدون لباسًا مدنيًا في الاعتداء على السيدات وهُن يخرجن من منزلها ومضايقتهن؛ ففي 21 مارس/آذار 2022، أُوقِف ما لا يقل عن خمس سيدات وهُن يخرجن من منزل سلطانة، وتعرَّضن للدفع من جانب عناصر الأمن الذين ارتدوا ملابس مدنية. وأخبرت إحدى الناشطات منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن اعتدت عليها بالضرب وانتزعت منها هاتفها، بينما كانت تُغادر منزل سلطانة خية في 21 مارس/آذار 2022. وقالت إن عناصر الأمن وجَّهوا إليها شتائم ورفضوا إعادة الهاتف إليها. وتمكَّنت أيضًا شقيقة سلطانة، الواعرة خية، التي تُحتجَز أيضًا مع شقيقتها الأخرى ووالدتهن قيد الإقامة الجبرية الفعلية، من الخروج من لقضاء بعض المهام بضع مرات منذ 16 مارس/آذار 2022؛ وفي 5 أبريل/نيسان 2022، تمكّنت من التوجّه إلى إحدى الهيئات الإدارية المحلية لتجديد جواز سفرها وعادت إلى المنزل دون أن يُعترَض طريقها. وإضافة إلى ذلك، تمكَّنت والدة سلطانة خية من الخروج من منزلها إلى مدينة العيون لعلاج إصابات في كتفها وعضلاتها نتيجة العنف الذي تعرَّضت له من الشرطة.

ونحثكم على أن تعملوا على إجراء تحقيق عاجل وواف ومستقل ومحايد يتسم بالشفافية والفعالية في استخدام قوات الأمن للقوة المُسيئة واعتداءاتهم على سلطانة خية وأسرتها، وذلك يشمل ما وَرَد عن عمليات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية؛ وأن تعملوا على تقديم كل من يُشتبَه بمسؤوليته عن ارتكاب تلك الأعمال إلى ساحة العدالة في إطار محاكمات مُنصفة. ونحثكم أيضًا على أن تضمنوا إتاحة المجال أمام سلطانة خية وأسرتها للجوء إلى القضاء وسُبُل الانتصاف الفعَّالة، بما في ذلك التعويض

الكافي والضمان بعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرَّضن لها. وعلاوة على ذلك، نحثكم على أن تُعلِنوا فورًا إنهاء الإقامة الجبرية التعسفية لسلطانة خية، وأن تُتيحوا المجال أمام كل من يرغب في زيارتها، بما في ذلك أبناء الشعب الصحراوي، للوصول إلى منزلها بحرية وأمان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

تترأس سلطانة خية منظمة تُدعى "الرابطة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الثروات الطبيعية"، وهي معروفة بنشاطها العلني في الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير؛ وهي عضو أيضًا بـ "الهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي" (إيساكوم). ويأتي احتجازها هي وأسرتها بهذه الصورة غير القانونية، في إطار حملة قمعية تشنها السلطات المغربية، على نطاق أوسع، على النشطاء الصحراويين، ومنتقدي السلطات في الصحراء الغربية؛ وقد صَعَّدت حملتها بعد اشتباكات نشبت بين المغرب وجبهة البوليساريو في نونبر/تشرين الثاني 2020. وكان عدد متزايد من النشطاء الصحراويين يتعرَّضون لاعتداءات مُستهدِفة لهم على أيدي قوات الأمن في العام الأخير، بعيدًا عن أنظار وسائل الإعلام الدولية.

وفي 10 ماي/أيار 2021، داهم أفراد قوات الأمن منزل سلطانة خية، وكبَّلوا ذراعَيْ شقيقتها وساقَيْها، وسرقوا مُقتنيات ثمينة، من بينها هاتف سلطانة وحاسوبها؛ وجاء ذلك بعد إطلاقها حملة باسم "#علمي_فوق_منزلي". واعتقلت قوات الأمن أيضًا ثلاثة نشطاء ذهبوا إلى المنزل لمُؤازَرة سلطانة وأسرتها، وعرَّضتهم للتعذيب. وبعد مرور يومين، في 12 ماي/أيار 2021، اقتحم عشرات المُلثَّمين من قوات الأمن منزل سلطانة خية واعتدوا عليها وحاولوا اغتصابها واغتصبوا شقيقتها. ونزعت قوات الأمن قبل ذلك عداد الكهرباء لقطع الكهرباء عن سلطانة وأسرتها. ومنذ بداية فترة الإقامة الجبرية، لم تُطلِع السلطات سلطانة خية على مذكرة أو أمر من محكمة بهذا الإجراء، ولم تُبلغها بسبب ذلك. وأخبرها قائد قوات الشرطة في بوجدور شفهيًا فقط بأنها ممنوعة من مغادرة منزلها.

وفي فبراير/شباط 2022، أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب عن زيارة وفده منزل سلطانة خية ورفضها مقابلة أفراد الوفد. وأعقب هذا الإعلان نفي سلطانة خية لزيارة الوفد أو تواصله معها. وفي

تصريحها، قالت خية إن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يُشكِّل جزءًا من نظام الأمن في الصحراء الغربية، ولا يخدم حقوق الإنسان، بل أجندة الاحتلال".

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تُعَد الإقامة الجبرية ضربًا من ضروب الاحتجاز، وتتطلب ضمانات معينة كي تُعتبَر قانونية. ووفقًا للتعليق العام رقم 35 للجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا ينبغي أن تكون التدابير السالبة للحرية، بما في ذلك وضع الأفراد تحت الإقامة الجبرية، تعسفية؛ ويجب أن تُنفَّذ مع مراعاة سيادة القانون، وتُتيح المجال أمام المراجعة القضائية للاحتجاز بشكل جدي وفوري. ويُعَد الحرمان من الحرية، بما في ذلك التدابير كالإقامة الجبرية، إجراءً تعسفيًا، حينما يُتخَذ نتيجة لممارسة حقوق الإنسان، التي تشمل الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي.

وتشكّل قضية الصحراء الغربية موضع نزاع إقليمي بين المغرب، الذي ضمّ الإقليم إليه في 1975، ويزعم سيادته عليه، وجبهة البوليساريو التي تدعو إلى إقامة دولة مستقلة في الإقليم، وشكلت حكومة مُعلَنة ذاتيًا في المنفى بمخيمات اللاجئين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. ودعت تسوية الأمم المتحدة في 1991، التي أنهت الاقتتال بين المغرب وجبهة البوليساريو، إلى إجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية لاختيار إما الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه، إلا أن الاستفتاء لم يُجرَ بعد. وازدادت صعوبة وصول المراقبين الخارجيين إلى الصحراء الغربية في الأعوام الأخيرة، مع تدهور أوضاع حقوق الإنسان. ففي 2020، منعت السلطات المغربية تسعة محامين ونشطاء وسياسيين وصحفيين على الأقل من الدخول إلى الصحراء الغربية. وقد تجاهل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دعوات منظمة العفو الدولية وغيرها إلى إضافة عنصر خاص بحقوق الإنسان إلى مهام بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو)، ما سيُتيح المجال أمام رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

لغة المخاطبة المفضلة: [اللغة العربية – اللغة الفرنسية – اللغة الإنكليزية]

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 1 يونيو/حزيران 2022

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: سلطانة خية (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/5058/2021/ar/